

منهجية الاستدلال عند النحاة "درس النداء نموذجاً"

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٠/١/٣٠ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٠/١٠/١١ م

رائد فريد طافش *

ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة منهج النحاة وطرائق استدلالهم في تأصيل قواعد النحو، فالمتمأل في هذا المنهج تستبين له منهجية منتظمة تقوم على فلسفة لها أصول وقواعد منسقة. وقد جاء هذا البحث ليكشف عن هذه الأصول وتلك القواعد. واعتمد الباحث درس النداء نموذجاً تطبيقياً؛ فقد وجد الباحث فيه درساً تطبيقياً تتراعى فيه تلك المنهجية في شتى أصولها وقواعدها.

وقد انقسم البحث إلى قسمين: الأول نظري والثاني تطبيقي. ففي القسم الأول قدم الباحث دراسة نظرية للأدلة التي اعتمدها النحاة في تجريد القواعد والأحكام النحوية، وفي القسم التطبيقي من هذا البحث، تناول الباحث أدلة النحاة: السماع والقياس واستصحاب الحال في درس "النداء" مبيناً إفادة كل دليل منها في استدلال النحاة به على أحكام "النداء"، وطريقة الاستدلال بهذه الأدلة على الأحكام والقواعد الأصلية والفرعية في هذا الباب، متتبعا ذلك في المصنفات النحوية من لدن سيبويه حتى ابن عقيل.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال - أدلة النحو - السماع - القياس - استصحاب الحال.

Abstract

This study closely investigates the methodology Arab grammarians follow in substantiating evidence and establishing rules of grammar. Scrutinizing such a methodology, one can discern how systematic and organized it is, based on solid philosophy with symmetrical rules and fundamentals that this research, has to explore. The researcher has adopted the vocative lesson as an applied model wherein such methodological fundamentals are explicitly manifested.

* أستاذ مساعد، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

The research consists of two sections: the first is theoretical and the second is applied. In the former, the researcher has presented theoretical pieces of evidence that these grammarians adopted in abstracting grammar and syntactic rules. In the applied section, the researcher used a theoretical study of the evidence used by the grammarians whereas in the practical side, the researcher studied the evidence of listening, measurement and vocatives. This methodology has stemmed from Iben Aqeel annotations. The researcher has reviewed all these issues and traced them back as presented by Sibawayh till Ibnu Aqeel.

Key words: Substantiation, grammar, 'hearing' *al-sama'?*, 'analogy' *al-qiyas* and 'default status quo' *istiSHab al-Hal*.

مقدمة:

اعتمد النحاة في أثناء تأصيل قواعد النحو منهجا منتظما يقوم على فلسفة لها أصول وقواعد منسقة، وقد استباننا هذه الأصول في الأدلة التي اعتمدها في تأصيل قواعد النحو وهي: السماع والقياس واستصحاب الحال.

وقد انقسم هذا البحث إلى قسمين: الأول نظري والثاني تطبيقي. ففي القسم الأول قدم الباحث دراسة نظرية للأدلة التي اعتمدها النحاة في تجريد القواعد والأحكام النحوية، فتحدت عن "السمع" وبيّن ضوابطه التي اعتمدها فيه، ومنهجهم في الاستدلال به على قواعدهم وأحكامهم التي أصلوا فيها للدرس النحوي. ومن ثم عرض الباحث لـ "القياس"، فتحدت عن نشأته في النحو العربي، وبيّن أقسامه وأركانه؛ معرفًا بها، وموضّحًا إيّاها

بالأمثلة والشواهد. ثم كان الحديث عن الدليل الثالث وهو "استصحاب الحال"؛ تعريفًا به، وتوضيحًا لطريقة استدلال النحاة به في درسهم النحوي.

وفي القسم التطبيقي من هذا البحث، تناول الباحث أدلة النحاة: السماع والقياس واستصحاب الحال في درس " النداء"، مبينًا إفادة كل دليل منها في استدلال النحاة به على أحكام " النداء"، وطريقة الاستدلال بهذه الأدلة على الأحكام والقواعد الأصلية والفرعية في النداء. وكان المنهج في ذلك الانطلاق من شرح ابن عقيل، وابن الناظم، وابن هشام على ألفية ابن مالك في استنباط طرائق الاستدلال. ومن ثم عرض ذلك وتتبعه في كتب النحاة من لدن سيويوه حتى ابن عقيل.

أسئلة البحث:

- قام هذا البحث للإجابة عن عدد من التساؤلات أهمها:
- أ. ما دور كل دليل من الأدلة التي اعتمدها النحاة في تأصيل قواعد النحو العربي؟
- ب. كيف نكشف عن الدليل الذي اعتمده النحوي في تأصيل قاعدة نحوية ما؟
- ج. ما مصادر النحاة المعرفية في اختيار هذه الأدلة واعتمادها في الدرس النحوي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الكشف عن الدليل الذي اعتمده النحاة في تأصيل القاعدة النحوية، فالمتأمل في كتب النحاة عموما يجد أنهم لا يشيرون بشكل صريح وواضح للدليل المعتمد في تأصيل قواعد النحو، ذلك أن بعضهم أفرد تصنيفات متخصصة في الكشف عن الأصول العامة التي انبنت عليها قواعدهم وأحكامهم مثل: كتاب الأنباري "لمع الأدلة في أصول النحو"، وكتاب السيوطي "الاقتراح في علم أصول النحو" وغيرها. والنحاة بذلك يفترضون أن القارئ لكتبهم الجامعة لأبواب النحو قد وعى قبلا أصولهم العامة في تجريد القواعد النحوية، وأدلتهم المعتمدة في ذلك، وهذا أمر حقيق بدارس النحو أن يقوم به، غير أن الباحث لاحظ أن كثيرا من الدارسين لا يميزون أدلة النحاة المعتمدة في كثير من قواعد الأبواب النحوية التي يدرسونها، ومن

هنا برزت فكرة البحث في محاولة للكشف عن الأدلة المعتمدة في تأصيل قواعد النحو، وكان ذلك من خلال درس "النداء" وهو درس تطبيقي كثرت فيه القواعد والأحكام كلية وجزئية، فكان مادة مناسبة لعرض أفكار البحث وتطبيقاته.

السماع:

يُعدُّ السماع الركيزة الأولى التي اعتمدها اللغويون في جمع اللغة، وكانت مصادرهم في ذلك متعددة؛ فأول ذلك القرآن الكريم، ففيه ألفاظ واستعمالات كانت أصح مصدر للغويين، يقول الراغب الأصفهاني: "ألفاظ القرآن هي لبُّ كلام العرب وزبدته، وواسطته وكرائمها"^(١). فقد كانت ألفاظ القرآن الكريم تشكل حافزا للغويين على الرحلة والرواية لتبني مدلولاتها، كما كانت سببا في أن يجمعوا حول كل لفظة ما يتصل بها ويبين اشتقاقها، وما تفرع من مادتها.

وقد كان من مصادرهم ما ورد من الشعر الذي يُحتج به من جاهلي وإسلامي. واعتمدوا أيضا على السماع من الأعراب في البادية؛ فكثيرا ما كانوا يخرجون إليها ويمضون الأعوام فيها، يسمعون منهم ويدوتون، وروي من ذلك عنهم الشيء الكثير.

عرّف القدماء السماع، وجعلوا له الشروط والضوابط؛ أما عن تعريفه فيقول السيوطي: "وأعني به - أي بالسماع - ما ثبت في كلام من

نصّ السيوطي السابق ذكره زيادة أو نقصانا، ثم إن من يدرس كتاب سيبويه يجد أنه قد بُني بمنهجية لم تكن في نية بانيه أن يعتمد في التقعيد لهجة معينة، أو أن يفضل لهجة على لهجة، فضلا أن يكون قد اعتمد عدداً محدداً ومعيناً من اللهجات كما جاء في نص السيوطي السابق الذي تأثر به كل من جاء بعده. لذا فإن تعدد قوائم الفصاحة عند العلماء -على الرغم من أنه يؤدي إلى الشك في صحة أي منها- يحتاج إلى إعادة النظر فيها لمعرفة الأسباب القبلية أو غيرها التي تقف خلف اختيار بعضها ورفض الأخرى في التقعيد اللغوي^(٥). والذي يمكن الاطمئنان إليه في هذه المسألة أن التحديد المكاني لم يكن معياراً في ضبط المسموع والمروي، وإنما المعيار في ذلك كما قال خليل عمارة: "النص الفصيح عن العرب الأفحاح بصرف النظر عن القبيلة التي ينتمون إليها"^(٦). ويؤيد ذلك ما كان يورده سيبويه في كتابه من عبارات من مثل: وحدثنا من يوثق بعربيته، وحدثني من أثق به، وأخبرني الثقة، دون أن يشير إلى اسمه أو حتى إلى القبيلة التي ينسب إليها.

اهتم اللغويون القدماء بالسماع، وتفاخروا بحجم المحفوظ منه والمكتوب، وفي ذلك تحكي المصادر عن ارتحال العلماء إلى البادية للأخذ عن الأعراب، ومن هؤلاء الكسائي الذي أنفد خمس عشرة قنينة حبرا كتب بها ما

يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم وكافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت^(٧)، ويعرفه الأنباري بقوله: "وهو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة، وعلى هذا ما جاء شاذاً من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذاً في كلامهم"^(٨). أما عن ضوابط السماع، فقد حدّد العلماء القبائل التي يُسمع عنها، وتلك التي لا يوثق بفصاحتها، يقول السيوطي نقلاً عن أبي نصر الفارابي في أول كتابه المسمى "الألفاظ والحروف": "والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، و عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ، ولا عن سكان البراري من كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم التي حولهم"^(٩).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة قوائم أخرى لأسماء قبائل غير تلك التي ذكرت في

فقد اتسعوا في الرواية والسماع حتى قيل إنهم كانوا لو سمعوا بيتا واحدا من الشعر، فيه جواز شيء مخالف للأصل، جعلوه أصلا وبنوا عليه^(١١).

وبالنظر في هذين المنهجين نجد أن البصريين كانوا أكثر دقة وتنظيما وأحرص على الفصيح النقي من اللغة، إذ كانوا يجردون قواعدهم وأحكامهم استنادا إلى المشهور والشائع، ولا يعتمدون الضعيف والموضوع والشاذ من الروايات اللغوية المسموعة. أما الكوفيون فإنهم لم يهملوا شيئا من اللغة حتى الشاذ والضعيف، فقد أصلوا له، وبنوا عليه، فكثرت في أحكامهم صور متعددة جائزة في الظاهرة اللغوية الواحدة، ولا يخفى ما في ذلك من بعد عن التنظيم والدقة.

القياس:

القياس في اللغة: التقدير. يقال: قست الشيء بغيره وعلى غيره إذا قدرته على مثاله^(١٢). وفي الاصطلاح: ردُّ الشيء إلى نظيره، واكتشاف المجهول من المعلوم، أو حمل غير المنقول على المنقول^(١٣). فإذا علمنا عن طريق النقل أن المبتدأ مرفوع مثلا، عرفنا عن طريق القياس أن (زيدا) في قولنا: زيد قائم، مرفوع.

وإذا كان القياس فلا بد من تحقق أربعة أركان فيه. وهي: أصل مقيس عليه، وفرع مقيس، وعلة جامعة، وحكم. وذلك مثل أن

سمعه سوى ما حفظه^(٧). ومن مظاهر اهتمامهم بالسماع ما كان يتفاخر به البصريون على الكوفيين عندما قالوا لهم: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"^(٨). أما ابن مضاء القرطبي فقد بلغ بالاهتمام بالسماع وتقديمه مبلغا عظيما؛ إذ استغنى به عن العلل الثواني والثالث، يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد، لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"^(٩).

ومن الضوابط التي اعتمدها اللغويون في السماع المعيار الزمني، فقد اهتموا بأقوال الشعراء والفصحاء في العصور التي صفت فيها اللغة من اللحن وفساد الألسن والاختلاط الذي ظهر على ألسنة الجيل الأول من المولدين. فاقنصر السماع على شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين حتى بشار بن برد، وقيل حتى إبراهيم بن هرمة^(١٠).

وقد اختلف النحويون في مدى أخذهم بالسماع دليلا على قواعدهم وأحكامهم التي أصلوا فيها للدرس النحوي؛ فكان البصريون لا يعتمدون كل شاهد مسموع، ولا يقيسون إلا على الشائع المطرد من الكلام. أما الكوفيون

النحويّ ينفذ إلى ذهن المتكلم، ويسبر غور العملية النفسية العفوية التي دارت فيه، ويحلها ويفتت أجزاءها مستعينا بما لديه من نصوص فصيحة معروفة بصحتها. لذا فالقياس - كما يرى محمد خير الحلواني - من عمل المتكلم الفصيح لا من عمل النحويّ، وهو ينبع من التفاعل القائم بين الذهن الإنساني وتجدد الحاجات التي تتطلب صيغا لغوية جديدة. فالمتكلم منذ طفولته يتمثل قوالب اللغة المحكية حتى تصبح مع الأيام نماذج يصبّ فيها عددا لا يحصى من التراكيب التي تدعو إليها الأفكار الجديدة، والمواقف الشعورية، ولكن ذلك كله إنما يجري في ذهن المتكلم دون قصد^(١٧).

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه محمد خير الحلواني، فهذه العمليات الذهنية التي تجري في عقل المتكلم هي أصل القياس ومادته، ولعل ما كنا نقرأه من محاورات بين النحويين وفصحاء الأعراب الذين ينقلون عنهم دليل على ذلك. فها هو ابن جني يروي في "الخصائص" إحدى هذه المحاورات بينه وبين أبي عبدالله الشجري، يقول: "وسألته يوما، فقلت له: كيف تجمع (دكانا)؟ فقال: دكاكين. قلت: فسرّحانا؟ قال: سراحين. قلت: ففرطانا؟ قال: قراطين. قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلت له: هلا قلت أيضا (عثامين)؟ قال: أيش (عثامين)؟! رأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته؟! والله لا أقولها أبدا"^(١٨).

تركب قياسا في الدلالة على ما لم يسمّ فاعله، فتقول إذا أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. فالأصل المقيس عليه هو الفاعل، والفرع المقيس هو ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع. يقول الأنباري: "وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو"^(١٤). فالقياس بذلك مثل المجاز - كما يرى تمام حسان - بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه، وهذه العلاقة إما أن تكون عقلية كما في المجاز المرسل، أو تخيلية كما في الاستعارة، فالعلاقة العقلية في القياس قد تكون مناسبة العلة أو أطراد الحكم. والعلاقة التخيلية إنما هي الشبه بين المقيس والمقيس عليه^(١٥).

وعند النظر في كلام النحاة، نجد أن للقياس أصولا عندهم، وأول هذه الأصول النظرة الكمية، فقد اشترطوا أن يكون المقيس عليه كثيرا شائعا في اللغة. ولذلك أنكروا أن يقاس على القليل. وتتضح هذه النظرة الأصولية في كثير من مواقف نحاة البصرة خاصة. وبجانب هذه النظرة الأصولية، هنالك نظرة أخرى تقوم على الكيفية، وهذه النظرة تبحث في طبيعة المقيس عليه من حيث الفصاحة والقدم، ومن حيث وقوعه في الشعر أو في النثر، فلا يقاس على الأثر الفصيح الذي استوفى شروط القدم^(١٦).

وإذا تأملنا في أقيسة النحويين، وجدنا

أنواع هي^(٢٠):

أولاً: قياس العلة، وهو أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل، وذلك نحو قياس ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد.

ثانياً: قياس الشبّه، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يُدلّ على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، وبيان ذلك أنك تقول: (يقوم)، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختصّ بالاستقبال، كما أنك تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت: (الرجل) اختصّ برجل بعينه، فلما اختصّ هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختصّ بعد شياعه فقد شابه الاسم والاسم معرباً، فكذلك ما شابهه.

ثالثاً: قياس الطرد، وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقّد المناسبة في العلة كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علو الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علّة وقوع الفعل عليه.

وفي باب "تعارض السماع والقياس" قسّم ابن جني الكلام أربعة أقسام هي:

١. ما كان مطرداً في القياس والاستعمال، وهذا النوع من الكلام على حدّ قوله: "ما

فالأعرابي هنا وعى أنّ كلمة (عثمان) لا يكون جمعها على مثال (دكان)، وإنما هي اسم علم مذكر عاقل، وهذا النوع من الأسماء يجمع بإضافة الواو والنون على آخر المفرد.

ومثل ذلك كثير في كتب النحويين، إذ نراهم كثيراً ما ينسبون إلى العرب الفصحاء وجوه التصرف في المسألة اللغوية التي يعالجونها على نحو من القياس يرتسم في عقولهم، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضمّ قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف. وهو (ابنم) و(امرؤ). فإن جررت قلت: في ابنم وامرئ، وإن نصبت قلت: ابنماً وامراً، وإن رفعت قلت: هذا ابنم وامرؤ. ومثل ذلك قولك: يا زيد بن عمرو... وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرقعة التي في قولك زيد بمنزلة الرقعة في راء امرئ، والجرّة بمنزلة الكسرة في الراء، والنسبة كفتحة الراء، وجعلوه تابعاً لابن^(١٩). فقول سيبويه: (حملهم على هذا... أنزلوا... وجعلوه) يظهر منه أنه ينسب إلى العرب الفصحاء عملية القياس، ويبين أن دور النحوي وصف هذه العملية الذهنية المعقدة التي تنتج الكلام الفصيح.

ولم يكن القياس الذي وصفه النحويون نوعاً واحداً، وإنما وصلت القسمة فيه ثلاثة

وسكونه، ولو أدمتْ لنقضت الغرض الذي اعترمت^(٢٥).

استصحاب الحال:

عرّف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه الأصل عند عدم وجود دليل النقل عن الأصل"^(٢٦). ومثال ذلك ما يقال في فعل الأمر في حالة كونه مبنيًا: إنّ بناءه جاء موافقا لما كان عيه الأصل في الأفعال، وهو البناء.

ومصطلح استصحاب الحال في الأصل مصطلح فقهيّ عند الحنفية، ويريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يقد دليل على عدمها لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٢٧).

وقد اعتمد البصريون على استصحاب الحال في الاستدلال، أما الكوفيون فلم يرد عنهم الاستدلال به على مسألة من المسائل. كما يلاحظ أيضا قلة مواضع الاعتماد عليه في الاستدلال؛ ففي مسائل "الإنصاف" التي يبلغ عددها مئة وإحدى وعشرين مسألة، كان نصيبه من الاستدلال سبعة مواضع فقط، ذكر في بعضها أنه من أضعف الأدلة، وأنه لا يجوز الاعتماد عليه ما وجد هناك دليل^(٢٨).

ومن الأمثلة على الاستدلال باستصحاب الحال ما ذهب البصريون إليه في مسألة: القول في (إن) المكسورة الهمزة، هل تقع بمعنى (إن)؟ مع أنّ الأصل في (إن) أن تكون

لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجرّ بحروف الجرّ، والجزم جزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قويّ في القياس"^(٢١).

٢. ما كان مطردا في القياس شاذا في الاستعمال، والكلام إن شذّ في الاستعمال وقوي في القياس فالأولى - برأي ابن جني -: "استعمال ما كثر استعماله، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"^(٢٢). من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا.

٣. ما كان مطردا في الاستعمال شاذا في القياس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^(٢٣)، فهذا برأي ابن جني: "ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبله، لأنك إنما تتطرق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"^(٢٤).

٤. ما كان شاذا في القياس والاستعمال، وهذا النوع من الكلام برأي ابن جني: "مرذولٌ مطرَحٌ؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل ... -ومن ذلك- امتناعهم من إدغام الملحق، نحو: مَهْدَدٌ، وَقَرَدَدٌ، وَجَبَبٌ، وَشَمَلٌ، وَسَبَهَلٌ، وَقَفَعَدَدٌ، في تسليمه وترك التعرّض لما اجتمع فيه من توالي المثليين متحركين؛ ليلبغ المثال الغرض المطلوب في حركته

إلى عدم الاهتمام به- إلا أن تمام حسان يرى أنه من الضروري النظر في هذا الدليل، ووضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطّة النحوية؛ فدراسة هذا الدليل يجب أن تكون متوسطة بين السماع والقياس، ذلك أن القياس لا يكون إلا بعد أن يتّضح الأصل والفرع، ويعرف المطرد من الشاذ. فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها (المسموع)، ويجري عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف حتى تستقيم له الأصول^(٣٢).

وسيعرض الباحث فيما يأتي لأدلة النحو الثلاثة: السماع والقياس واستصحاب الحال في درس النداء، لنرى قيمة كل دليل في الاستدلال به، ولنوضح طرائق النحاة بالاستدلال بهذه الأدلة على الأحكام والقواعد الأصلية والفرعية، وسيكون المنهج في ذلك الانطلاق من شرح ابن عقيل وابن هشام وابن الناظم على ألفية ابن مالك في استنباط طرائق الاستدلال، ومن ثم عرض ذلك وتتبعه في كتب النحاة من لدن سيبويه حتى ابن عقيل.

دليل السماع:

ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣٣)، وقوله: ﴿سَتَفْرُغُ لَكُمْ
أَيُّهَا النَّقْلَانِ﴾^(٣٤).

وقوله: ﴿أَنْ أَدُوًّا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾^(٣٥)
شواهد على جواز حذف حرف النداء إذا كان

شرطا، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفا، والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وُضع له في الأصل. فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبها بإقامة الدليل^(٣٦).

ومما يدل على أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة عند النحاة ما قاله أبو البركات الأنباري في ردّه على كلام بعض البصريين في خلافهم مع الكوفيين، في مسألة (نعم وبئس، أفعالن هما أم اسمان؟)، يقول: "ومنهم -أي بعض البصريين- من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلاّن ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما. وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة"^(٣٧).

وإذا ما تعارض دليل استصحاب الحال مع القياس أو السماع، فإن الذي يرجح القياس والسماع، وعلّة ذلك أن الأصل المستصحب إنما جرّده النحاة فأصبح من عملهم، ولم يكن من عمل العربيّ صاحب السليقة الفصيحة، فإذا عارضه السماع فالسماع أرجح؛ لأن ما يقوله العربيّ أولى مما يجرّده النحويّ. وإذا عارضه القياس، فالقياس أرجح؛ لأن القياس وإن كان تجريدا فهو حمل على ما قاله العربيّ^(٣٨).

وعلى الرغم من اعتبار النحاة استصحاب الحال من أضعف الأدلة -الأمر الذي دعاهم

حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب^(٤١).

مما تقدّم يظهر أن النحاة اختلفوا في طريقة استدلالهم بالشواهد التي ذكروها؛ فقد يوردون الدليل نفسه شاهداً على أكثر من حكم في المسألة اللغوية التي يعالجونها؛ فابن هشام استدلّ بقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ شاهداً على جواز حذف حرف النداء إذا كان (يا) فقط، وأما الزمخشري فقد استدلّ به شاهداً على جواز حذف حرف النداء مما لا يوصف به (أي)، وأما ابن يعيش فقد استدلّ به شاهداً على جواز حذف حرف النداء من القريب، وأما الرضي فقد استدلّ به شاهداً على جواز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب.

وفي كلام ابن يعيش "وفي الجملة حذف الحروف مما يبابه القياس... إشارة واضحة إلى أن الاستدلال بالسمع أقوى من الاستدلال بالقياس، فعلى الرغم من أن القياس يابى حذف الحروف -على حدّ قوله- إلا أن ذلك جائز لتواتر الأمثلة المسموعة المنقولة من كتاب الله العزيز وكلام العرب، فقوي بذلك دليل السماع على دليل القياس.

وفي عرض النحاة لمسألة نداء المضمّر بين ابن هشام أن "نداءه شاذّ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: (يا إياك قد كفيتك)، وقول الآخر:

(يا) فقط^(٣٦)، وفصلّ الزمخشري في هذه القاعدة وأضاف قائلاً: "ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به (أي)"^(٣٧)، فلا يقال: رجل، أقبل، ولا غلام، تعال، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء؛ لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتاً لـ(أي) نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الغلام. وذكر قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾، وقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٣٨) شواهد على جواز حذف حرف النداء.

أما ابن يعيش فقد خصّص ما يجوز فيه حذف حرف النداء بأن يكون المنادى قريباً، وذكر قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾، وقول الشاعر: (حارُّ بن كعب أأشار أحلام تزجركم) شواهد على ذلك^(٣٩)، وأشار إلى كثرة حذفه مع المنادى المضاف في القرآن الكريم، وختم رأيه في هذه المسألة بقوله: "وفي الجملة حذف الحروف مما يبابه القياس، لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبية عن الأفعال، فما النافية نائبة عن (أنفي)، وهمزة الاستفهام نائبة عن (أستفهم)، وحروف العطف عن (أعطف)، وحروف النداء نائبة عن (أنادي)، فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر، وهو إجحاف، إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف"^(٤٠). واعتدّ الرضي الاسترأباضي قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ دليلاً على جواز حذف

واستصحاب الحال؛ فالسماع على جواز نداء المضمّر، واستصحاب الحال على أن نداء المضمّر المنصوب (يا إياك) دليل على أن الأصل في كل منادى النصب. ويظهر في كلام الرضي قبوله نداء المضمّر شريطة ظهور الاسم الذي كني عنه بهذا الضمير قبله، وأما نداء المضمّر مطلقا فهو شاذّ عنده.

وفي الحالات التي يجوز فيها نداء ما فيه (ال) ذكر ابن هشام أنه يجوز نداء لفظ الجلالة (الله) رغم أنه معرّف بـ(ال) بالإجماع، فقول: يا الله، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويعوّض عنه ميمًا مشددة فنقول: اللهم. وأما الجمع بينهما - أي حرف النداء (يا) والميم المشددة - فيجوز عنده في الضرورة، وأنشد: أقول يا اللهم يا اللهم^(٤٦). وعندما تحدّث عن أقسام المنادى المضاف للياء ذكر أن الجمع بين حرف النداء (يا) والميم المشددة في قول الشاعر: أقول يا اللهم يا اللهم، جائز قياسا على الجمع بين التاء والألف في المنادى المضاف للياء إذا كان (أب) أو (أم)، إذ يقال: أبنا وأمتا^(٤٧). أما ابن عقيل فقد اعتدّ أن الجمع بين حرف النداء (يا) والميم المشددة شاذّ، واستشهد بالبيت السابق كاملا ونسبه لأمية بن أبي الصلت حيث يقول:

إني إذا ما حدث ألمّا

أقول يا اللهم يا اللهم^(٤٨)

وأما ابن الناظم وابن يعيش فقد عدّا

يا أبجر بن أبجر يا أنتا

أنت الذي طلّقت عامّ جُعنا^(٤٩)

أما ابن عقيل فذكر أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع الضمير، واستدلّ بقول العرب: (يا إياك قد كفيّتك)، شاهدا على ذلك^(٤٣). ويظهر من ذلك أن ابن عقيل لا يعتدّ نداء المضمّر شاذّا.

وقد تناول ابن يعيش هذه المسألة وبين أن "الذي يدلّ على أن الأصل في كل منادى النصب قول العرب: (يا إياك) لما كان المنادى منصوبا، وكنوا عنه بأن أتوا بضمير المنصوب، هذا استدلال سيويوه، وقد قالوا: يا أنت أيضا، فكنوا عنه بضمير المرفوع"^(٤٤). أما الرضي فقد جوّز وقوع المضمّر منادى، فجاز عنده: يا أنت، نظرا إلى المُطهر، وأنشد قول الشاعر:

يا أبجر بن أبجر يا أنتا

أنت الذي طلّقت عامّ جُعنا

وجاز عنده أيضا: يا إياك، لكونه مفعولا كما ورد في كلام الأحوص: يا إياك قد كفيّتك، قاله لأبيه لما أراد أن يتكلم^(٤٥).

وهنا يتأكّد لنا اختلاف النحاة في طريقة استدلالهم بالشاهد الواحد، فقول العرب: (يا إياك قد كفيّتك) اعتدّه ابن هشام شاهدا على شذوذ نداء المضمّر، واستدلّ به ابن عقيل شاهدا على جواز نداء المضمّر. أما ابن يعيش فقد اجتمع عنده في هذا الشاهد دليلا السماع

ذلك ضرورة وأنشدا بيت أمية بن أبي الصلت السابق. وأيد الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة، وهو أن الجمع بين حرف النداء (يا) والميم المشددة لا يجوز وإنما وقع في البيت السابق للضرورة، يقول: "وقولهم -أي الكوفيين- أنه يجوز الجمع بين الميم ويا بدليل ما أنشدوه فلا حجة فيه، لأنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر، ولم يقع الكلام في حال الضرورة، وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الكلمة، والجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر"^(٤٩).

مما سبق يظهر أن النحاة اختلفوا في استدلالهم بالشاهد السابق، فتعددت لذلك أحكامهم التي أطلقوها في هذه المسألة؛ فابن هشام متردد في حكمه، فمرة نجده يجوز اجتماع (الياء) والميم المشددة للضرورة، ومرة أخرى نجده يجوز ذلك بالقياس على اجتماع التاء والألف في (أبنا) دون اعتبار للضرورة. وابن عقيل عدّ أن الجمع بينها شاذّ، وابن الناظم وابن يعيش اعتدّا ذلك ضرورة. أما الأنباري فعده ضرورة لا يحتج به.

وتبرز في بحث النحاة لهذه المسألة قضية أخرى وهي تعدد مناهجهم وطرق استدلالهم بالشاهد الواحد؛ فقد جوز ابن هشام نداء المعرف بـ (ال) من غير لفظ الجلالة في حال الضرورة واستدل على ذلك بقول الشاعر:

عباسُ يا الملكَ المتوجُّ والذي

عرَفَتْ له بيت العلاء عدنان^(٥٠)

وجوز ذلك ابن عقيل دون اعتبار

للضرورة، واستدل بقول الشاعر:

فيا الغلامان للذان فرًا

يَاكَمَا أن تعقبانا شرًا^(٥١)

وعدّ الرضي ذلك شاذًا، واستدل بالبيت

السابق، وذكر أن بعض الكوفيين يجيزون

دخول (يا) على ذي اللام مطلقًا في السعة^(٥٢).

وقد استدل الكوفيون على ذلك بالقياس والسماع،

فأما القياس فعلى ما أباحه الجميع من نداء

لفظ الجلالة المقترن بـ(ال)، وأما السماع

فبالشاهد السابق ونحوه^(٥٣). أما الأنباري فلم

يعتد بالبيت السابق دليلًا على جواز نداء

المعرف بأل، بل وجّه البيت بقوله: "والتقدير

فيه: فيا أيها الغلامان، فحذف الموصوف

وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر، وما جاء

لضرورة الشعر لا يُوردُ نقصًا"^(٥٤). وأما

المبرد فقد ذكر الشاهد نفسه وقال: "هذا البيت

الذي ينشده بعض النحويين فإن إنشاده على

هذا غير جائز، وإنما صوابه: فيا غلامان للذان

فرا، كما نقول: يا رجلُ العاقلُ أقبل"^(٥٥).

وقد منع سيبويه في عرضه لهذه المسألة

دخول الألف واللام على المنادى وعلّق على

قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي

وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوَدِّ عَنِّي

قول الشاعر: أداراً بحزوى هجبت للعين عبرة
... وأضاف ثلاثة شواهد جديدة هي (٦٢):

أيا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله
جريرٌ ولكن في كليب تواضعُ
أعبداً حلّ في شعبي غريباً
ألوماً لا أبالك واغتراباً

ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ
عليك ورحمة الله السّلامُ

دليل القياس:

ذكرنا سابقاً أنّ القياس ينقسم عند النحاة إلى ثلاثة أقسام: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد. وأنّ للقياس أربعة أركان يقوم عليها وهي: المقيس والمقيس عليه والعلة الجامعة والحكم.

وقد أكثر النحاة من الاستدلال بالقياس بأقسامه المختلفة، وسيعرض الباحث فيما يأتي لطرائق النحاة في استدلالهم بالقياس في درس النداء؛ لنتبين منهجهم الذي اعتمده في أثناء تجريدهم لقواعد هذا الدرس وأحكامه.

قال ابن الناظم: "يجوز حذف حرف النداء اكتفاءً بتضمن المنادى معنى الخطاب ما لم يكن مندوباً أو مضمرًا أو مستغاثًا... لأن الندبة تقتضي الإطالة ومدّ الصوت فحذف حرف النداء فيها غير مناسب، وأما المضمّر فلا يحذف منه حرف النداء لأنه لو حذف فأتت الدلالة على النداء؛ لأن الدال عليه حرف النداء" (٦٣). وهنا يظهر قياس العلة؛ فابن

بقوله: "شبهه بـ: يا الله" (٥٦)، وتابعه الزمخشري فأشدد البيت نفسه وقال: "شبهه ب: يا الله، وهو شاذ" (٥٧)، وعلّق عليه ابن يعيش بقوله: "وهو شاذ استعمالاً وقياساً... وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء: فيا الغلامان اللذان... (٥٨)".

ونلاحظ في استدلال النحاة في درس النداء ظاهرة الاتكاء على سببويه، فإمّا أن يتابعوا سببويه في الشواهد التي يوردها لتثبيت القاعدة، أو أن يستدلوا بشاهد واحد فقط من شواهد، أو أن يتابعوه في بعض شواهد مع إضافة شاهد جديد أو أكثر في المسألة التي هم بصددّها؛ ومن ذلك بحثهم للحالات التي يجب فيها نصب المنادى، ومنها إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، فقد أورد سببويه في هذه المسألة الشواهد الآتية (٥٩):

أداراً بحزوى هجبت للعين عبرة
فمأء الهوى يرفّض أو يترّقرق
لعلك يا تيساً نزا في مريرة
مُعذّب ليلي أن تراني أزورها
فيا راكباً إمّا عرّضت فبلّغن

نداماي من نجران أن لا تلاقيا
وتابعه المبرد في إيراد الشواهد نفسها (٦٠)، أما ابن يعيش وابن عقيل وابن هشام فقد اختاروا شاهداً واحداً منها وهو قول الشاعر: فيا راكباً إمّا عرضت... (٦١). وأما الرضي فقد اختار شاهداً واحداً وهو

حديثه عن تابع المنادى إذا كان عطف نسق أو بدلا. يقول: "أما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمه إذا كان مفردا، نحو: يا رجلُ زيدُ، ويا رجلُ زيدُ. كما يجب الضم لو قلت: يا زيدُ. ويجب نصبه إن كان مضافا نحو: يا زيدُ بأبي عبد الله، ويا زيدُ وأبي عبد الله، كما يجب نصبه لو قلت: يا أبا عبد الله"^(٦٥). فإذا كان تابع المنادى عطف نسق أو بدلا وكانا مفردين، وجب ضمهما لمشابهتهما المنادى المفرد؛ فكما تقول: يا زيدُ، فتضمُّ (زيدا) وجوبا، كذلك مع عطف النسق والبدل المفردين إن وقعا تابعين للمنادى يجب ضمهما، فنقول: يا زيدُ رجلُ، ويا زيدُ والرجلُ. فالمقيس هنا هو تابع المنادى إذا كان عطف نسق أو بدلا مفردين، والمقيس عليه هو المنادى المفرد، والعلة الجامعة هي المشابهة، والحكم هو وجوب ضمّ تابع المنادى إذا كان عطف نسق أو بدلا وكانا مفردين.

أما إذا كان تابع المنادى عطف نسق أو بدلا وكانا مضافين وجب نصبهما لمشابهتهما المنادى المضاف، فكما تقول: يا عبد الله، فتنصب (عبد) وجوبا، كذلك الأمر مع عطف النسق والبدل المضافين إذا وقعا تابعين للمنادى، فيجب نصبهما فنقول: يا زيدُ أبا عبد الله، ويا زيدُ وأبا عبد الله. فالمقيس هنا هو تابع المنادى إذا كان عطف نسق أو بدلا

الناظم يعرض للحالات التي لا يجوز فيها حذف حرف النداء، فقد أشار إلى أنه لا يجوز حذفه في مثل قولنا: وا عمرا، إذا أردنا الندبة، والعلة أن الندبة تقتضي مدّ الصوت وإطالته للدلالة على المنسوب، فإذا ما حذف حرف النداء (وا) امتنعت إفادة الكلام. والمقيس هنا حرف النداء مع الاسم المنسوب، والمقيس عليه إفادة الندبة، والعلة الجامعة هي إطالة الصوت ومدّه، والحكم هو أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع الاسم المنسوب، وكذا الأمر مع المنادى المضمّر والمستغاث به.

وفي أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه قال ابن هشام: "ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت (أي و آية)، ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه"^(٦٤). فتابع المنادى المبني يجب أن يكون مرفوعا قياسا على لفظ هذا المنادى. ولما كان المنادى (أي و آية واسم الإشارة) وهي مبنية على الضم لفظا، وجب أن يأتي تابعها مرفوعا، وعلة ذلك هي وقوعه تابعا لمنادى مبني على الضم لفظا، فالتابع يتبع المتبوع. والقياس هنا قياس شبه، وأركانه هي: المقيس، وهو تابع المنادى المبني، والمقيس عليه، وهو لفظ المنادى، والعلة الجامعة وهي أن التابع يتبع المتبوع، والحكم وهو وجوب رفع تابع المنادى المبني مراعاة للفظ المنادى.

ومن قياس الشبه ما ذكره ابن عقيل في

عند النحاة في درس النداء في مستهل حديثهم عن المنادى؛ فالمنادى حقه النصب لأنه مفعول لفعل مضمّر تقديره: أَدْعُو أو أُنَادِي، إلا أنه لا يجوز إظهاره إذ حرف النداء عوض منه. يقول سيبويه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب"^(٦٨). ويقول المبرد متحدثاً عن المنادى المضاف: "اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصيبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره"^(٦٩). ويقول ابن عقيل: "يكون -أي المنادى- في محل نصب على المفعولية لأن المنادى مفعول به في المعنى. . . فأصل (يا زيد): أَدْعُو زيدا، فحذف (أدعو) ونابت (يا) منابه"^(٧٠).

وفهمنا لقياس الطرد هنا مبني على أن النحاة قاسوا المنادى وطرده في كل أحواله على المفعول به، فكل ما وقع عليه الفعل حقه النصب. فإذا وقع مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة فيكون منصوباً لفظاً، وأما إذا وقع مفرداً أو نكرة مقصودة فإنه يكون في موضع نصب.

وتستبين أركان قياس الطرد في هذا الحكم على النحو الآتي: أما المقيس فهو المنادى، وأما المقيس عليه فهو كل ما وقع عليه الفعل (ومنه المفعول به)، وأما العلة الجامعة فهي اطراد النصب فيما وقع عليه الفعل، وأما الحكم فهو أن كل منادى مفعول

مضافين، والمقيس عليه هو المنادى المضاف، والعلة الجامعة هي المشابهة، والحكم هو وجوب نصب تابع المنادى إذا كان عطف نسق أو بدلاً وكانا مضافين.

وقد اعتمد المازني قياس الشبه عندما أجاز نصب (الرجل) في قولنا: يا أيها الرجل، خلافاً للجمهور، والنصب عنده يكون قياساً على جواز نصب (الظريف) في قولنا: يا زيدُ الظريفُ، فنقول: يا زيدُ الظريفُ^(٦٦).

وقد تابع الأنباري المازني في رأيه واعتدّه القياس، لكن الاستعمال يخالفه، يقول: "وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو: يا أيها الرجل، كما يجوز: يا زيدُ الظريفُ. وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال"^(٦٧). ويبدو أن المازني رأى في (الرجل) نعتاً للمنادى المفرد (أي)، لذا فقد جوّز نصبه قياساً على جواز نصب تابع المنادى المفرد؛ ففي قولنا: يا زيدُ الكريمُ، يجوز أن يكون تابع هذا المنادى المفرد مرفوعاً مراعاةً للفظه، ومنصوباً مراعاةً لمحلّه. فالشبه بين تابع المنادى المفرد وتابع (أي) في قولنا: يا أيها الرجل، حاصل. والمقيس هنا هو نعت (أي)، والمقيس عليه هو نعت المنادى المفرد، والعلة الجامعة هي المشابهة، والحكم هو جواز نصب تابع (أي) في قولنا: يا أيها الرجل.

أما الاستدلال بقياس الطرد فقد ظهر

به في المعنى لذا فإنَّ حَقَّهُ النصب.

ومما يلاحظ في منهج النحاة بالاستدلال اعتمادهم في بعض المسائل أكثر من دليل تتأزر معا في تجريد القاعدة النحوية، فقد يرد دليل القياس في أثناء استدلالهم بالسماع، وقد يرد مع ذلك دليل استصحاب الحال، ومن ذلك ما ذكره في الحالات التي يجوز فيها ضمَّ المنادى وفتحها، ومنها إذا تكرَّر لفظ المنادى، بشرط أن يكون لفظ المنادى المكرر مضافا، فهنا يجوز في المنادى الأول الضم والفتح، والثاني واجب النصب. واستدلوا على ذلك بالسماع ومنه قول الشاعر^(٧١):

يا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت مانعاً

ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف
ومنه أيضا قوله:

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكمُ

لا يقتننكم في سوءِ عمرُ
وأما تأزر الأدلة فيستبين لنا من خلال اختيارات بعض النحاة للوجه الأرجح في هذه المسألة؛ فقد ذكر المبرد أن الأجود أن نقول: يا تيمَ تيمَ عدي، فترفع الأول لأنه مفرد، وتتصب الثاني لأنه مضاف^(٧٢). ويظهر أن علة تجويد المبرد الرفع في الأول هي اعتباره لفظ المنادى الأول مستقلا، فيكون بذلك مفردا، والمنادى المفرد واجب الرفع. أما سيبويه فقد اختار أن يكون الأول منصوبا بمنزلة الآخر^(٧٣)، وعليه فإن (تيم) الأول في قولنا: يا تيمَ تيمَ

عدي، مضاف إلى (عدي)، و(تيم) الثاني توكيد للأول وتكرير له، فلما كُرِّرَ الثاني توكيدا تُركَ الأول على ما يستحقه دون تكرير، وذلك أن يكون منادى مضافا حَقَّهُ النصب. فكأنك تقول: يا تيمَ عدي، فاستحقَّ المنادى هنا النصب على الإضافة، ثم توكَّدَ لفظ المنادى المضاف المنصوب فنقول: يا تيمَ تيمَ عدي، فاستحقَّ التوكيد هنا النصب على الإتيان.

واختيار المبرد في هذه المسألة رفع المنادى الأول من باب استصحاب الحال؛ إذ بقي حال لفظ المنادى الأول على ما يستحقه في الأصل، فلما كان المنادى الأول مفردا بقي على الحال التي يستحقها وهي الرفع، ولما كان المنادى الثاني مضافا استحقَّ النصب. وأما اختيار سيبويه في هذه المسألة نصب المنادى الأول فهو من باب قياس الشبه؛ فالمنادى الثاني مقمَّم بين المنادى الأول وما أضيف إليه، فشابه المنادى المكرر لفظه حال المنادى المضاف، فاستحقَّ بذلك أن يأخذ حكمه.

دليل استصحاب الحال:

عدَّ النحاة استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا فإنهم لم يجوزوا التمسك به ما دام هناك دليل. ونتيجة لذلك لم يكن للاستدلال باستصحاب الحال في درس النداء نصيب يذكر، إذ لم يعثر الباحث، فيما اطَّلَع عليه من

حديثه عن تابع المنادى، يقول: " كل منادى مضموم فحقُّ تابعه النصب، مفردا كان أو غيره؛ لأن متبوعه مبني اللفظ منصوب على المحل، وما كان كذلك فإنما حقُّ تابعه أن يجري على محلّه فقط، ولكن خولف ذلك في باب النداء فقط؛ فجاء بعض توابعه بوجهين: فما نصب منه فعلى الأصل، وما رفع فلقبه متبوعه بالمرفوع في اطراد الهيئة ... ولأصالة نصب التابع في هذا الباب فضلٌ على الرفع"^(٧٩). فالأصل في تابع المنادى المضموم أن يكون منصوبا؛ ذلك أن التابع يجري على محلّ متبوعه، لا على لفظه. فلا يجوز مثلا أن يكون تابع جمع المؤنث السالم المنصوب مجرورا على اللفظ مطلقا. وأما العدول عن الأصل فهو في مجيء تابع المنادى المضموم على الرفع مراعاة للفظ المنادى المضموم، لذا فقد كان تفضيل نصب هذا التابع في هذه المسألة تمسكا بالأصل، وفي ذلك اعتماد لدليل استصحاب الحال.

الخاتمة:

انتهى الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. يعتدُّ السماع الدليل الأقوى في استدلال النحاة به على القواعد والأحكام التي جردوها في درس النداء، وكان الاستدلال به على القواعد الأصلية خاصة والفرعية على وجه العموم.

كتب النحاة في درس النحاة، إلا على ثلاثة مواضع كان الاستدلال فيها باستصحاب الحال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك لم يكن في الأحكام الرئيسية للنداء، بل كان في بعض مسأله الفرعية.

ومن ذلك ما ذكره النحاة عند بحثهم للمنادى المضاف للياء، قال ابن الناظم في شرحه: "كثيرا ما يضاف المنادى إلى ياء المتكلم، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف، فاستعمل على الأصل وهو إثبات الياء وفتحها"^(٧٤). فالأصل في المنادى المضاف للياء أن تثبت فيه الياء مفتوحة. وهذا التمسك بالأصل هنا إبقاءً للفظ على حاله، لكنّ كثرة الاستعمال تبيح التخفيف والحذف أحيانا، وفي ذلك عدولٌ عن الأصل. لذا فقد ذكر النحاة لغات كثيرة فيها^(٧٥)، ومسوّغ ذلك كما يقول سيبويه: "كثرة النداء في كلامهم"^(٧٦).

ومن الاستدلال باستصحاب الحال قول ابن الناظم: " وكان الأصل في ابن الأم وابن العم أن يقال فيهما: يا ابن أمي ويا ابن عمي بالياء، إلا أنهما كثر استعمالهما في النداء فخصتا بالتخفيف بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها"^(٧٧). فالأصل إثبات الياء، وشرط جواز العدول عن هذا الأصل، كما يقول تمام حسان، أن يؤمن اللبس فتتحقق الفائدة، ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل^(٧٨). ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن الناظم في

المصادر والمراجع:

٢. تعددت شواهد السماع التي كان يستدل بها النحاة على القاعدة نفسها أحيانا، ولعل ذلك يرجع إلى تعدد مصادر السماع لديهم، واختصاص بعضهم بمصدر دون آخر.
 ٣. كان بعض النحاة يردّ بعض الشواهد التي يستدلّ النحاة على حكم ما، ومن ذلك ردّ ابن الأنباري للشاهد الذي ذكره النحاة دليلا على جواز نداء المعرّف بأل.
 ٤. كان النحاة يتابعون سيبويه في الشواهد التي يستدل بها على مسألة معيّنة بطرائق مختلفة؛ فمنهم من كان يستدل بالشواهد نفسها، ومنهم من كان يستدل بشاهد واحد فقط، ومنهم من كان يتابعه في بعض شواهد مع إضافة شاهد جديد أو أكثر للاستدلال بها في المسألة نفسها.
 ٥. اعتمد النحاة أقسام القياس الثلاثة في استدلالهم على قواعد النداء وأحكامه، وكان أكثر استدلالهم بـ "قياس العلة" ثم بـ "قياس الشبه" ثم بـ "قياس الطرد".
 ٦. اعتمد النحاة دليل السماع في تجريد أحكامهم النحوية، ثم كان دليل القياس لتثبيت الحكم وبيان علته. أمّا الاستدلال باستصحاب الحال فكان نادرا في درس النداء، إذ لم يعثر الباحث على أكثر من ثلاثة مواضع تم فيها الاستدلال به، وذلك فيما تم استقراؤه من كتب النحاة التي اعتمد عليها الباحث.
- المصادر والمراجع:**
- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٣، ١٩٨٢.
 - الأصفهاني، الراغب، مفردات القرآن، تحقيق: محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
 - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، العربي، دمشق. الإصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢. رسالتان لابن الأنباري: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدّم لهما وعني بتحقيقها: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
 - الجرجاني، الشريف علي بن محمد، التعريفات، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٦هـ.
 - ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
 - الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦.

- حسان، تمام، **الأصول دراسة** ايبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٨٨.
- حسانين، عفاف، **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية- القاهرة، ١٩٩٦.
- الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٣، ١٩٨٢.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، طبع ونشر مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١٩٥٥.
- السيوطي، الإمام عبد الرحمن جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، المكتبة
- العصرية- بيروت، ١٩٨٦.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- ابن الناظم، محمد بن محمد بن عبدالله ابن مالك، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجبل، بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- الدوريات:**
- عمارة، خليل، "القبائل الست والتععيد النحوي"، **مجلة اللسان العربي**، العدد (٤٥) لسنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

الهوامش:

النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار

المعارف- القاهرة، ص ١٣٠.

(١٠) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٢٧.

(١١) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله،

أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه

محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي،

طبع ونشر مصطفى البابي الحلبي، مصر،

١٩٥٥، ص ٩٠.

(١٢) انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد،

الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور

عطار، دار الكتاب العربي- القاهرة،

١٩٥٦، مادة (قيس).

(١٣) انظر: الجرجاني، الشريف علي بن محمد،

التعريفات، المطبعة الخيرية- القاهرة،

١٣٠٦هـ، ص ٧٨.

(١٤) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن

محمد، الإعراب في جمل الإعراب ولمع

الأدلة في أصول النحو، قدّم لهما وعني

بتحقيقها: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة

السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، ص ٩٣.

(١٥) انظر: حسان، تمام، الأصول دراسة

ايبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،

الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر،

دار الشؤون الثقافية العامة- العراق،

١٩٨٨، ص ١٦٩.

(١٦) انظر: الطلواني، محمد خير، أصول النحو

العربي، الناشر الأطلسي، ص: ٩٥.

(١٧) انظر: المرجع السابق، ص ٩٧.

(١٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني،

(١) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد،

مفردات القرآن، تحقيق: محمد أحمد خلف

الله، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة،

ص ٣.

(٢) السيوطي، الإمام عبد الرحمن جلال الدين،

الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق:

محمد حسن الشافعي، ط١، دار الكتب

العلمية- بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٤.

(٣) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن

محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت

البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، العربي

- دمشق، ص ٣٠-٣١.

(٤) السيوطي، الاقتراح، ص ٣٣.

(٥) انظر: عمايرة، خليل، "القبائل الست والتعديد

النحوي"، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٥

لسنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٩٠.

(٦) المصدر السابق، ص ٩١.

(٧) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن

إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد

السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢، ص ٢٠٣.

(٨) السيوطي، الإمام عبد الرحمن جلال الدين،

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح

وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو

الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي،

المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٨٦، ج ١،

ص ٢١١-٢١٢.

(٩) ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، الردة على

- (٣٥) الدخان: ١٨.
- (٣٦) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل يعقوب، ط، ١ دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٧، ج ٢، ص: ٤.
- (٣٧) ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، ط، عالم الكتب- بيروت، ١٩٨٨، ج ٢، ص: ١٥.
- (٣٨) البقرة: ٢٦٠.
- (٣٩) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥/٢.
- (٤٠) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥/٢.
- (٤١) انظر: الاسترلابي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، ط ٣، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٨٢، ج ١، ص ٣٨٦-٣٨٨.
- (٤٢) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٤/٢.
- (٤٣) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الخير- بيروت، ١٩٩٠، ج ٢، ص ٢٢٢-٢٢٣.
- (٤٤) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٢٧/١.
- (٤٥) انظر: الرضي، **شرح الكافية**، ٣١٥/١-٣١٦.
- (٤٦) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ١٢/٢.
- (٤٧) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٣٩/٤.
- (٤٨) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢٢٢/٢-٢٢٣.
- الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة- القاهرة، ٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٤٢.
- (١٩) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٨٢، ج ٢، ص ٣١٣-٣١٤.
- (٢٠) انظر: الأبياري، **الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص ١٠٥-١١٢.
- (٢١) ابن جني، **الخصائص**، ١٢٦/١.
- (٢٢) ابن جني، **الخصائص**، ١٢٤/١.
- (٢٣) **المجادلة**: ١٩.
- (٢٤) ابن جني، **الخصائص**، ١١٧/١.
- (٢٥) **المصدر السابق**، ١٢٦/١.
- (٢٦) **السيوطي، الاقتراح**، ص ١٠١.
- (٢٧) **البقرة**: ٢٩.
- (٢٨) انظر: حسنين، عفاف، **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية- القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٢٩.
- (٢٩) انظر: الأبياري، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد، **الإصناف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢، ج ٢، ص: ٦٣٤.
- (٣٠) الأبياري، **الإصناف**، ١١١/١-١١٢.
- (٣١) انظر: حسان، **تمام الأصول**، ص ٢٠٢.
- (٣٢) انظر: حسان، **تمام الأصول**، ص ١١٤.
- (٣٣) يوسف: ٢٩.
- (٣٤) الرحمن: ٣١.

- (٤٩) الأنباري، أسرار العربية، ص: ٢٣٤.
- (٥٠) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٢/٢.
- (٥١) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٢٣/٢.
- (٥٢) انظر: الرضي، شرح الكافية، ٣٤٩/١.
- (٥٣) انظر: الأنباري، الإصناف، ١/ ٣٣٥-٣٤٠.
- (٥٤) الأنباري، أسرار العربية، ص: ٢٣٠.
- (٥٥) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٣٨٨هـ، ج ٤ ص: ٢٤٣.
- (٥٦) سيبويه، الكتاب، ١٩٧/٢.
- (٥٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/٢.
- (٥٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٥٩) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٩/٢-٢٠٠.
- (٦٠) انظر: المبرد، المقتضب، ٢٠٣/٤-٢٠٤.
- (٦١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٨/١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢١٩/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ٧/٢.
- (٦٢) انظر: الرضي، شرح الكافية، ٣٢١/١-٣٢٣.
- (٦٣) ابن الناظم، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل- بيروت، ص: ٥٦٦.
- (٦٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٤/٢.
- (٦٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٢٦/٢.
- (٦٦) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٢٧/٢.
- (٦٧) الأنباري، أسرار العربية، ص: ٢٢٩.
- (٦٨) سيبويه، الكتاب، ١٨٢/٢.
- (٦٩) المبرد، المقتضب، ٢٠٢/٤.
- (٧٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢١٨/٢.
- (٧١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٠٥/٢-٢٠٦.
- وابن هشام، أوضح المسالك، ١٠/٢. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٢٨/٢.
- (٧٢) انظر: المبرد، المقتضب، ٢٢٧/٤.
- (٧٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٠٥/٢-٢٠٦.
- (٧٤) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٥٨٠.
- (٧٥) انظر: المبرد، المقتضب، ٢٤٥/٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ١١/٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٦/٢-١٨.
- (٧٦) سيبويه، الكتاب، ٢٠٩/٢.
- (٧٧) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٥٨٠.
- (٧٨) حسان، تمام، الأصول، ص: ١٣٠.
- (٧٩) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٥٧٤.